

AN ECONOMIC STUDY OF OPTIMUM CROP PATTERN IN THE EGYPTIAN AGRICULTURE

El-Batran, Moshera M. A.

The Higher Institute of Specific Studies, Giza

دراسة اقتصادية للتركيب المحصولي الأمثل في الزراعة المصرية

مشيرة محمد عبد المجيد البطران

المعهد العالي للدراسات النوعية - الجيزة

الملخص

يتم القطاع الزراعي خلال السنوات الماضية بتدخل الدولة في تحديد مساحة المحاصيل الزراعية، وتحدد هيكل التركيب المحصولي، فضلاً عن تدخل الدولة المباشر في وضع قيود كمية وسرعية على معظم المحاصيل الزراعية، ونظراً لتعارض تلك السياسات مع مصلحة المزارع، فقد عزف المزارعون عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية الهامة وبصفة خاصة المحاصيل الحقلية، وتحولوا إلى زراعة محاصيل أخرى أكثر أرباحية، ومع بداية تطبيق سمات الإصلاح الاقتصادي في الزراعة المصرية تم إتخاذ خطوات عملية نحو تحرير القطاع الزراعي من قيود التدخل الحكومي، وبالتالي ظهرت آليات جديدة تخضع لتفاعل قوى السوق.

ويعتبر الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد الإنتاجية الزراعية، أحد أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية في البناء الزراعي المصري، وتوجيهه للإنتاج الزراعي نحو التوسيع في المحاصيل التي تحقق هذه الأهداف خاصة في ظل محدودية وندرة الموارد الإنتاجية لمعظم عناصر الإنتاج الزراعي، الأمر الذي يحتم ضرورة الاستخدام الكفاءة لتلك الموارد وذلك بتوجيهه للإنتاج ليتلاءم مع هذه الظروف ويتحقق الأمثلية في استخدامها، ولقد تتمثل مشكلة البحث في طبيعة التركيب المحصولي ومحدداته التي تؤدي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولذلك كان الهدف البحثي هو الوقوف على أفضل التركيب المحصولي في الإنتاج النباتي المصري، بما يؤدي إلى تعظيم صافي العائد الغذائي للمحاصيل الزراعية المفروضة من ناحية، والاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية الزراعية والمتمثلة في الموارد الأرضية، الموارد المائية، العمالة الزراعية، وتكاليف الإنتاج باعتبارها من محددات الإنتاج الزراعي من ناحية أخرى.

ولقد تم الاعتماد على استخدام أسلوب البرمجة الخطية، كما تم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة عام ٢٠٠٤.

ولقد أمكن تصميم تركيب محصولي داخل لمذبح برمجه خطية تتمثل دالة الهدف له في تعظيم صافي العائد الغذائي لنحو ٣٥ محصولاً زراعياً مقسمه بواقع ١٥ محصول شتوئي، ١٤ محصول صيفي، ٢ محاصيل نيلية، ثم ٣ محاصيل معمرة عام ٢٠٠٤، كما تكون النموذج من قيود المساحة، مياه الرى، العمالة الزراعية، وتكاليف الإنتاج.

وقد تبين أن صافي العائد الإجمالي للتركيب المحصولي الفعلى موضع التحليل قد بلغ نحو ٢٤٧٩٥ مليون جنيه، في حين تبين أن العائد الصافي المقترن الناتج من حل النموذج قد بلغ نحو ٢٥١٢٩ مليون جنيه، وهذا يوضح أن نتائج النموذج المقترن قد حققت الهدف من تعظيم صافي العائد، حيث بلغ الفرق بين العائد الفعلى والمقترن نحو ٣٣٤ مليون جنيه، بزيادة مقدارها ١٢٥٪ مقارنة بالتركيب المحصولي الراهن في عام ٢٠٠٤.

وقد أمكن للبحث الخروج ببعض التوصيات، المتعلقة بضرورة زيادة مساحة محاصيل القمح والذرة الشامى الصيفى لتضييق حجم الفجوة الغذائية، والعمل على خفض مساحة محصولى الأرز وتصب السكر كثيفى الاستخدام لمياه الرى، وبما لا يتعارض مع السياسة التصديرية للأرز، والسياسات التفصيلية لتصب السكر لتنطية الإستهلاك المحلي من السكر. والمحافظة على مساحة القطن الحالى والعمل على زيادة المساحة المنزرعة بالقطن فى المستقبل، وبعض محاصيل الخضر التصديرية الهامة كالبطاطس لتشجيع الصناعه والتصدير، وزيادة المساحة المخصصة للأعلاف من محصولى البرسيم المستheim والتحريش لتنمية الثروه الحيوانيه.

المقدمة

اتساع القطاع الزراعي خلال السنوات الماضية بتدخل الدولة في تحديد مساحة المحاصيل الزراعية، وتحديد هيكل التركيب المحصولي، فضلاً عن تحمل الدولة المباشر في وضع قيود كمية وسرعية على معظم المحاصيل الزراعية، ولنظراً لتعارض تلك السياسات مع مصلحة المزارع، فقد عزف المزارعون عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية الهامة وبصفة خاصة المحاصيل الحقلية، وتحولوا إلى زراعة محاصيل أخرى أكثر أرباحية، ومع بداية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في الزراعة المصرية تم إتخاذ خطوات عملية نحو تحرير القطاع الزراعي من قيود التدخل الحكومي، وبالتالي ظهرتاليات جديدة تخضع لتفاعل قوى السوق.

ويمكن القول أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر أحد الأهداف الرئيسية الهامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها لزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وتتمثل الموارد الأرضية أحد العناصر الأساسية الهامة في التنمية الاقتصادية الزراعية، ولذلك فقد اهتمت الدولة بالتوعس في الموارد الأرضية عن طريق التوسيع الأفقي باستصلاح أراضي جديدة باعتبارها أهم موارد التنمية الاقتصادية، والعمل على زراعتها من خلال المحافظة على الرقعة الزراعية المتاحة كما وكيفاً من ناحية وإضافة أراضي جديدة من ناحية أخرى، ويمكن القول أن هدف المزارع الأساسي عند زراعة أي محاصيل زراعية هو تنظيم العائد الصافي الناتج من زراعة تلك المحاصيل، أخذًا في اعتباره محددات الإنتاج المتاحة.

مشكلة البحث:

يعتبر الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد الإنتاجية الزراعية، أحد أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية في البناء الزراعي المصري، وتوجيه الإنتاج الزراعي نحو التوسيع في المحاصيل التي تحقق هذه الأهداف خاصة في ظل محدودية وندرة الموارد الإنتاجية لمعظم عناصر الإنتاج الزراعي، الأمر الذي يحتم ضرورة استخدام الكفاءة لتلك الموارد وذلك بتوجيه الإنتاج ليتلاءم مع هذه الظروف ويحقق الأمثلية في استخدامها.

كما تتطلب إستراتيجية تحطيط التركيب المحصولي ضرورة تعظيم صافي العائد الفداني للمحاصيل الزراعية، والعمل على توفير حد أدنى من المحاصيل الغذائية للإنسان وأعلاف الماشية، ولنظراً لالغاء نظام التورات الزراعية عقب تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي المصري، فإن تحطيط التركيب المحصولي لا يمثل سوى تحطيطاً تأشيرياً يمكن لتخديلى القرار الاسترشاد به عند رسم سياسات خطط التنمية الاقتصادية، ولذلك أصبح المزارع هو المسئول عن هيكل التركيب المحصولي الحالى، ولذلك تكمن مشكلة البحث في طبيعة التركيب المحصولي ومحدداته التي تؤدى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من زراعة المحاصيل المختلفة.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أفضل التركيب المحصولي في الإنتاج النباتي المصري، بما يؤدي إلى تعظيم صافي العائد الفداني للمحاصيل الزراعية المدروسة من ناحية، والاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية الزراعية والمتمثلة في الموارد الأرضية، الموارد المائية، العمالة الزراعية، وتكليف الإنتاج باعتبارها من محددات الإنتاج الزراعي من ناحية أخرى.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

يعتمد البحث على استخدام أسلوب البرمجة الخطية، كما تم الحصول على البيانات من الجهاز المركزى للتربية العامة والإحصاء ووزارة الزراعة عام ٢٠٠٤ .
موارد ومتطلبات التركيب المحصولي في مصر:

إن التعرف على موارد ومتطلبات التركيب المحصولي له أهمية كبيرة عند رسم ملامح إستراتيجية التنمية الزراعية، فعدم تحديد تلك المحددات والتعرف عليها قد يدفع إلى صياغة غير واقعية من خلال تحديد أهداف وأليات لا تتناسب مع الواقع الفعلى لظروف الزراعة المصرية الحالية والتي تأثرت في نهاية المطاف بغيرات إقتصادية عديدة على المستوى المحلي والعالمي. ومن خلال الرواية المستقبلية لاستراتيجية الزراعة المصرية فإن محددات التركيب المحصولي يمكن أن تحصر في الموارد الأرضية، الموارد البشرية، والموارد المائية، وفيما يلى توضيحاً لتلك الموارد والمحددات:

أولاً: الأرض الزراعية:

تشكل الموارد الأرضية متمثلة في المساحة المزروعة عنصراً هاماً وأساساً لإحداث التنمية الزراعية، وفي خلال السنوات الماضية أعطت الدولة إهتماماً كبيراً بزيادة العرض الاقتصادي للأراضي الزراعية من خلال تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين على استصلاح واستزراع وملك الأرض الجديدة، بينما يقتصر دور الدولة على المساعدة في أعمال البنية الأساسية والدراسات التقنية لتحديد أفضل الموقع الممكن استصلاحها بالإضافة إلى تقديم التسهيلات اللازمة لعملية الاستزراع.

ولقد كانت سياسة الدولة في التركيب المحصولي تعتمد على تحديد الرقعة الزراعية لمختلف المحاصيل من خلال قرار وزاري يصدر سنوياً، وفي إطار دوره زراعية تستهدف تلبية احتياجات الدولة من إنتاج هذه المحاصيل، دون أن يكون للمزارع حرية اختيار المحاصيل التي يرغب في زراعتها، بينما تعتمد سياسة الدولة الحالية في ظل سياسات التحرر الاقتصادي على إعطاء الحرية الكاملة للمزارع في زراعة المحاصيل التي يرغب في زراعتها وبما يناسبها، حيث تضمنت سياسات التحرر الاقتصادي في القطاع الزراعي على مجموعة إجراءات وأدوات تعتمد على قوى السوق، وإلغاء التدخل الحكومي في تحديد أسعار المنتجات الزراعية وكذلك المساحات المزروعة، وإلغاء نظم التوريد والتسويق الإيجاري ودعم مستلزمات الانتاج، بالإضافة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الزراعية، وبذلك يكون التركيب المحصولي هو أحد محصلات السياسة الإنتاجية الزراعية المتعددة للوفاء باحتياجات الدولة من المحاصيل الزراعية الغذائية والتصنوية والتصديرية.

ويعرف التركيب المحصولي بأنه عبارة عن قائمة تشمل مساحات مختلف المحاصيل الزراعية الشتوية، الصيفية، والنيلية لفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة زراعية واحدة، بحيث يتحقق هذا التركيب أقصى حد من الكفاءة الإنتاجية، وزراعة أنواع جديدة من المحاصيل التي يرغب المجتمع في الإستفادة منها سواء في لواحي الغذاء أو التصدير أو التصنيع.

ويعتمد التركيب المحصولي على مجموعة أنس عامه تشكل في مجموعها الدعامه الأساسية التي يبني عليها هيكل التركيب المحصولي وملامحه ويبللي الاحتياجات المختلفة للدولة، ويأخذ في اعتباره كالة المحددات والعوامل المؤثر عليه، وتتمثل هذه الأسس فيما يلى:

- ١- زيادة الانتاج الزراعي بما يتمشى مع الزيادة المكانية المضطردة.
- ٢- توفير أكبر قدر ممكن من المحاصيل الغذائية كالحبوب والبقول والزيوت والسكر، نظراً لأن إنتاج هذه المحاصيل لا يفي بالاحتياجات الأساسية للسكان، لذلك يجب أن يشمل التركيب المحصولي التوسيع في مساحة تلك المحاصيل لزيادة معدلات الإكتفاء الذاتي منها.
- ٣- زيادة الصادرات الزراعية من المحاصيل الإستراتيجية كالقطن، الأرز، البطاطس، المولاع، الخضر، والنباتات الطبية والمطربية للمحافظة على الأسواق الخارجية الحالية للصادرات المصرية وتنميتها لتقليل العجز في الميزان التجارى.
- ٤- زراعة محاصيل الخضر والفواكه بمساحات مناسبة، يتاسب إنتاجها مع احتياجات الاستهلاك والتصنيع المحلي، وكذلك لا يتجاوز إنتاج تلك المحاصيل الطاقة الإستيعابية للأسواق الخارجية عند التصدير، وهذا يتطلب مراعاة البعد الاقتصادي والتسويفي في الإنتاج.
- ٥- توفير حد أعلى من إنتاج بعض المحاصيل الزراعية اللازمة للقطاع الصناعي باعتبارها مواد خام، كالقطن والكتان في صناعة المنسوجات، القصب والبنجر في صناعة السكر، وعباد الشمس والذرة والسمسم وبذرة القطن في صناعة الزيوت والكسب.
- ٦- توفير احتياجات الإنتاج الحيواني من محاصيل الأعلاف للمحافظة على الثروة الحيوانية.
- ٧- اختيار نوعية المحاصيل الواجب زراعتها في كل منطقة وفقاً لنوع التربة الزراعية، ومدى توافر مياه الري بكل منطقة، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية والجوية والبيئية التي تؤثر على نجاح زراعة محاصيل معينة في مناطق معينة مثل زراعة قصب السكر في مصر العليا، وبنجر السكر والأرز في الوجه البحري.

ثانياً: العماله الزراعيه:

يمكن القول أن العامل الزراعي يقوم بالعديد من المهام والعمليات الزراعية المختلفة كالرى والعزيز وحصاد المحاصيل وغيرها، ويرجع سبب تنويع العمل الزراعي إلى تنويع موسمية الإنتاج الزراعي نفسه، وبالتالي تخضع العمالة لظاهرة الموسمية من حيث ارتباط العمالة الزراعية بمواسم الزراعة على مدار السنة، الأمر الذي يؤدي إلى تنويع الأعمال المزرعية خلال المواسم الإنتاجية المختلفة في السنة.

والطلب على العمالة الزراعية في مجال الإنتاج النباتي يزداد في فترتين خلال السنة، حيث تبدأ الفترة الأولى في شهر أبريل وتنتهي في منتصف شهر يوليو لزراعة المحاصيل الصيفية كالقطن، الأرز، الذرة الشامية وغيرهم من المحاصيل، بالإضافة إلى حصاد المحاصيل الشتوية مثل: القمح، الشعير، والذول البليدي. واتساع الفترة الأولى يصل إلى العمالة الزراعية لصغار في شهر مايو. وينتهي الفترة الثانية في منتصف شهر أغسطس وحتى شهر نوفمبر، وذلك لحصاد المحاصيل الصيفية مثل: جل القطن، وحصاد الأرز والذرة الشامية، هذا بجانب البدء في إعداد الأرض خلال شهر أكتوبر لزراعة المحاصيل الشتوية، واتساع الفترة الثانية يصل إلى العمالة الزراعية لصغار في شهر أكتوبر. أما فترة إلخفاض الطلب على العمالة الزراعية فتكون خلال الفترة من شهر نوفمبر وحتى شهر مارس، كما يصل إلى اتساع الطلب على العمالة الزراعية في شهرى يناير وفبراير.

ثالثاً: مياه الري:

تعتمد مصر بصفة أساسية على الزراعة المروية نسباً، فالأمطار لا تسقط بصورة مستمرة، حيث أن الزراعة المطرية لا تتجاوز مساحتها ٦٪ من المساحة الكلية المزروعة، ولذلك تعتمد الزراعة على مياه النيل في رى ٩٪ من أراضيها المزروعة، ويوجه عام فإن الاحتياجات المائية في مصر تتزايد سنوياً نتيجة لزيادة عدد السكان وإرتفاع مستوى المعيشة، وإصلاح الأراضي الجديدة وتشجيع الصناعة، ويمكن حصر مصادر الموارد المائية في مصر كالتالي:

١- مياه النيل: تمثل مياه النيل حوالي ٩٥٪ من جملة الاستخدامات المائية، وتسحب مصر سنوياً نحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه من بحيرة ناصر، بموجب إتفاقية توزيع مياه النيل، كما يساهم نهر النيل في تكوين بعض الإمدادات المائية الأخرى مثل مياه الصرف الزراعي، والصحن، والصناعي وكذاك معظم المياه الجوفية خاصة في الوادى والنيل. ويلاحظ أن ما يقرب من نحو ٢٠,٥ مليار متر مكعب من حصة مصر من مياه النيل غير متاحة للإستغلال، فهي تتوزع بحوالي ١٢,٤ مليار متر مكعب من مياه النيل تصرف في البحر المتوسط للحفاظ على توازن الملوحة في النيل، ٢,٥ مليار متر مكعب مخصصة للحفاظ على توازن ملوحة التربة وغسلها من الأملاح، ٠,٥ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعي يتم فقدانها في صحراء الفيوم، ٠,٢ مليار متر مكعب تستنزفها بعض المحاصيل.

٢- المياه الجوفية: وهي أحد المصادر المائية الهامة للمناطق التي لا يصل إليها ماء النيل، بالإضافة إلى اعتماد بعض المناطق الزراعية عليها كمصدر إضافي للري، وتقدر كمية المياه الجوفية المستخدمة بنحو ٧,٤ مليار متر مكعب تتوزع في أربعة خزانات بالדלתا، الوادى، الحجر الرملى النوبى بالصحراء الغربية، وشبه جزيرة سيناء.

٣- مياه الينابيع: تقدر كمية مياه الينابيع والعيون الطبيعية في سيناء والصحراء الغربية والواحات بنحو ٣,٣ مليار متر مكعب سنوياً.

٤- الأمطار والسيول: لا تعتبر الأمطار نظراً لضئلتها مورداً مؤثراً من موارد مياه الري إلا في الساحل الشمالي الغربى وسيناء، وتكون مياه المطررياً بصفتها مع مياه النيل لمعظم الزروع التي تزرع بهذه المنطقة، كما تقدر كمية مياه الأمطار المستقلة حالياً لاري بعض المصادرات بحوالى ٤٣٠ مليون متر مكعب، منها ١٥٠ مليون متر مكعب بالساحل الشمالي الغربى وسيناء، و١٠٠ مليون متر مكعب روى مساعد بالدلتا، و١٠٠ مليون متر مكعب تغذية البحيرات الشمالية، و٥٠ مليون متر مكعب غسيل التربة، و٣٠ مليون متر مكعب تغذية الخزان الجوفي.

٥- مياه الصرف الزراعي: تستخدم في الري بعد معالجتها للحفاظ على خواص التربة وتتوقف صلاحيتها للإستخدام في أغراض الري على مقدار الأملاح الكلية المذابة ومدى ثلوثها وصفات التربة ومستوى الخدمة ونوع المحصول وطريقة الري المستخدمة، وتتمثل ما يقرب من ثلث مياه الري المستخدمة، وقد بدأت مصر في الاستفادة من مياه الصرف الزراعي التي تعاد مرة أخرى إلى مجرى النيل.

تقدير نموذج التركيب المحصولي الأمثل في مصر:

يستهدف ذلك الجزء من البحث تحقيق أفضل تركيب محصولي، اعتماداً على استخدام أسلوب البرمجة الخطية "Linear Programming"، وذلك للتعرف على التخطيط الأمثل للتركيب المحصولي، وهو من الأساليب الكمية المستخدمة في حل مشاكل الأمثلية المتعلقة بالتوزيع الأمثل للموارد المتاحة والمحدودة بين الاستخدامات البديلة بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن، وباقل التكاليف الممكنه في حدود القيود والإمكانيات المتاحة.

ويمكن توضيح أسلوب البرمجة الخطية للنموذج الدراسة عند تعليم صافي العائد الفدالي للمحاصيل الزراعية المدروسة، وذلك في ظل وجود مجموعة قيود ومحادات كالتالي:

$$\text{Max: } \Pi = \pi_1 X_1 + \pi_2 X_2 + \Lambda \Lambda + \pi_{35} X_{35}$$

subject to:

$$\sum_{j=1}^{35} a_{ij} X_j \leq R_i \quad (i = 1, 2, K, 35)$$

$$X_j \geq 0 \quad (j = 1, 2, K, 35)$$

حيث:

Π = إجمالي صافي العائد الفدالي للتركيب المحصولي لعدد ٣٥ محصول.

X_j = المساحة المطلوب زراعتها لكل محصول، حيث $(j) = 1, 2, \dots, 35$.

π_j = صافي العائد للدان المنزرع بالمحصول (j) .

a_{ij} = حجم القيد الخاص بالمحصول (j) بالدان.

R_i = القيود.

دالة الهدف: تشمل دالة هدف النموذج موضع الدراسة ٣٥ محصولاً زراعياً مقسمه بواقع ١٥ محصول شتوى، ٤ محصول صيفي، ٢ محاصيل نيلية، ثم ٢ محاصيل معمرة عام ٢٠٠٤.

القيود: يتكون النموذج من قيود المساحة، مياه الرى، العمالة الزراعية، وتكاليف الإنتاج كالتالي:

١- المساحة: تم إفتراض أن مساحة المحاصيل الشتوية، الصيفية، النيلية، والمعمرة، لا تزيد عن إجمالي مساحة المحاصيل الشتوية، الصيفية، النيلية، والمعمرة. وكذلك فإن مساحة المحاصيل موضع التغير لازداد عن إجمالي المساحة المحصولية، وذلك بعد استقطاع مساحة الحائق والنخيل منها.

٢- مياه الرى: تم إفتراض أن كمية مياه الرى لمحاصيل النموذج لا تزيد عن إجمالي مياه الرى المتاحة.

٣- العمالة الزراعية: تم إفتراض أن عدد أيام العمل للمحاصيل الزراعية داخل النموذج لا يزيد عن إجمالي عدد أيام العمل المتاح.

٤- تكاليف الإنتاج: تم إفتراض أن مجموع تكاليف الإنتاج الخاصة بأجر العمال، أجور الآلات، أجور الحيوانات، قيمة التقاوى، الأسمدة البذرية والكيماوية، المباني، وبائي المصادر التثريه الأخرى لكل محصول، لا تزيد عن إجمالي قيمة تكاليف الإنتاج للمحاصيل موضع التغير.

ويمكن توضيح إجمالي القيود التي تضمنها النموذج على النحو المبين كالتالي:

- المساحة المحصولية: ≤ 11848 ألف فدان.

- مساحة المحاصيل الشتوية: ≤ 5559 ألف فدان.

- مساحة المحاصيل الصيفية: ≤ 4424 ألف فدان.

- مساحة المحاصيل النيلية: ≤ 420 ألف فدان.

- مساحة المحاصيل المعمرة: ≤ 1425 ألف فدان.

- مياه الرى: ≤ 36418 مليون متر مكعب.

- العمالة الزراعية: $\leq 642,9$ مليون يوم عمل.

- تكاليف الإنتاج: $\leq 29842,1$ مليون جنيه.

نتائج حل نموذج التركيب المحصولي:

يوضح جدول (١) التركيب المحصولي الفعلى الراهن عام ٢٠٠٤، ومنه يتضح أن إجمالي المساحة المحصولية للمحاصيل المدروسة قد بلغت نحو ١١٨٤٨ الف فدان، كما بلغت جملة محاصيل العروه الشتوى والصيفي والنيلى والمعررات نحو ٥٥٥٩، ٤٤٢٤، ٤٢٠، ١٤٣٥ الف فدان تشكل نحو ٤٦,٩٢٪ من إجمالي مساحة التركيب المحصولي عام ٢٠٠٤.

ويلاحظ إن محاصيل القمح، البرسيم المستقيم، الثرة الشامي، الصيفي، والارز الصيفي، تحتل المراتب الأربع الاولى من حيث المساحة المنزرعة والتي بلغت نحو ٢٥٠٦، ١٩٦٦، ١٥٨٠، ١٥٠٨ الف فدان، تشكل نحو ١٥,١٥٪، ١٢,٧٣٪، ١٢,١١٪، ١٢,١١٪ من إجمالي مساحة التركيب المحصولي عام ٢٠٠٤.

كما تبين أيضاً أن صافي العائد الإجمالي لذلك التركيب المحصولي قد بلغ نحو ٢٤٧٩٥ مليون جنيه، كما بلغ جملة صافي العائد الإجمالي لمحاصيل العروه الشتوى والصيفي والنيلى والمعررات نحو ١٢٢٠٤، ١٠٤٥، ٨٨٠٩، ٢٧٣٦,٢ مليون جنيه تشكل نحو ٦٤,٢١٪، ٦٣٥,٥٪، ٦٤٩,٢٪، ٦١١,٠٪ من إجمالي صافي عائد التركيب المحصولي عام ٢٠٠٤.

ويلاحظ ان محاصيل البرسيم المستديم، القمح، الذرة الشامية الصيفي، والارز الصيفي، تجعل المراتب الاولى من حيث صافي عائد المساحة المزرعة والتي بلغت نحو ٥٨٧٤,٤، ٤١٧٥,٠، ٣٠٥٧,٣، ٢٩٦٩,٣ مليون جنيه، تشكل نحو ٦١٦,٨٤٪، ٦١٦,٨٤٪، ١٢,٢٣٪، ١١,٩٨٪ من اجمالي صافي العائد الاجمالي للتركيب المحصولي عام ٢٠٠٤.

جدول (١): التركيب المحصولي الفعلى للمحاصيل الزراعية موضع الدراسة في مصر عام ٢٠٠٤

%	صافي عائد المساحة (مليون جنيه)	%	صافي عائد الفدان (الف دنار)	مساحة فعلية (جند)	المحصول	m
16.84	4175.0	21.15	2506	1666	قمح	1
23.69	5874.4	16.59	1966	2988	برسيم مستديم	2
1.49	368.3	2.38	282	1306	فول بلدى	3
0.47	115.3	1.82	216	534	شعير	4
4.11	1018.5	1.51	179	5690	طماطم	5
0.72	178.8	1.11	131	1365	بنجر سكر	6
0.41	101.0	0.51	61	1655	بصل	7
0.26	65.0	0.49	58	1120	بسلة	8
0.25	62.8	0.28	33	1904	كرنب	9
0.15	36.4	0.26	31	1173	كتان	10
0.17	41.9	0.20	24	1747	كوسه	11
0.20	48.7	0.19	23	2118	ثوم	12
0.32	79.7	0.17	20	3985	فلفل	13
0.05	12.3	0.13	15	822	حمص	14
0.10	25.8	0.12	14	1846	حلبة	15
49.2	12204	46.9	5559		اجمالي الشتوى	
12.33	3057.3	13.34	1580	1935	ذرة شامي	16
11.98	2969.3	12.73	1508	1969	ارز	17
2.18	539.8	3.29	390	1384	ذرة رفيعة	18
3.08	764.4	1.72	204	3747	طماطم	19
2.20	546.3	1.34	159	3436	بطاطس	20
0.97	239.9	1.24	147	1632	فول سوداني	21
0.48	118.9	0.62	73	1629	كوسه	22
0.32	78.3	0.61	72	1088	سمسم	23
0.61	152.2	0.58	69	2206	بطاطس	24
0.48	117.9	0.57	67	1759	بانجان	25
0.54	133.1	0.49	58	2294	خيار	26
0.21	52.3	0.38	45	1162	فلفل	27
0.09	21.7	0.27	32	677	عياد شمس	28
0.07	18.2	0.17	20	908	فول صربا	29
36	8809	37	4424		اجمالي الصيفي	
1.54	382.2	2.60	308	1241	ذرة شامي	30
2.60	643.5	0.65	77	8357	طماطم	31
0.08	49.3	0.38	45	428	بطاطس	32
4.2	1045	3.6	430	10026	اجمالي للبنلى	
3.27	810.2	4.84	573	1414	برسيم تحرير	33
4.57	1133.1	4.52	535	2118	قطن	34
3.20	793.0	2.76	327	2425	قصب	35
11.0	2736.3	12.1	1435.0		اجمالي المعمرات	
100	24795	100	11848		الاجمالي العام	

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، تقرير الاقتصاد الزراعي ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بنتائج حل نموذج البرمجة الخطية للوصول إلى التركيب المحصولي الأمثل، فيوضح جدول (٢) التركيب المحصولي المقترن عام ٢٠٠٤، ومنه يتضح أن إجمالي المساحة المحصولية للنخاسيل المدروسة قد بلغت نحو ١١٨٤٨ ألف فدان، وتم زراعتها بالكامل وفقاً لنتائج التركيب المحصولي المقترن الناتج من حل النموذج، حيث تم تقسيم تلك المساحة على المحاصيل الشتوية، الصيفية، التبليه، والمعمرة بواقع ٥٥٥٩، ٤٤٢٤، ٤٣٠، ١٤٣٥ ألف فدان تشكل نحو %٤٦.٩٢، %٣٧.٣٤، %٦٣.٦٣، %١٢.١١ من إجمالي مساحة التركيب المحصولي عام ٢٠٠٤.

جدول (٢): التركيب المحصولي المقترن بأسلوب البرمجة الخطية لتعظيم صافي العائد الداخلي للمحاصيل الزراعية موضع الدراسة في مصر عام ٢٠٠٤

ناتج المساحة (ألف فدان)	%	صافي عائد المساحة (مليون جنيه)	%	مساحة قطعية (ألف فدان)	صافي عائد الدان (جنيه)	المحصول	م
-24	16.77	4215.0	21.35	2530	1666	قص	1
-45	23.91	6008.9	16.97	2011	2988	برسيم مستديم	2
-5	1.49	374.8	2.42	287	1306	فول بلدي	3
104	0.24	59.8	0.95	112	534	شعير	4
-8	4.23	1064.0	1.58	187	5690	طماطم	5
1	0.71	177.5	1.10	130	1365	بنجر سكر	6
-4	0.43	107.6	0.55	65	1655	بصل	7
-6	0.29	71.7	0.54	64	1120	بسلة	8
-4	0.28	70.4	0.31	37	1904	كرنب	9
4	0.13	31.7	0.23	27	1173	كتنان	10
-3	0.19	47.2	0.23	27	1747	كرفة	11
-4	0.23	57.2	0.23	27	2118	ثوم	12
-2	0.35	87.7	0.19	22	3985	فلفل	13
-2	0.06	14.0	0.14	17	822	محص	14
-2	0.12	29.5	0.14	16	1846	حلبة	15
0.0	49.4	12417	46.9	5559		إجمالي الشتوى	
5	12.13	3047.6	13.29	1575	1935	ذرة شامى	16
28	11.60	2914.1	12.49	1480	1969	لوز	17
0	2.15	539.8	3.29	390	1384	ذرة رفيعة	18
-13	3.24	813.1	1.83	217	3747	طماطم	19
-5	2.24	563.5	1.38	164	3436	بطاطس	20
-13	1.04	261.1	1.35	160	1632	فول سودانى	21
-6	0.51	128.7	0.67	79	1629	كرفة	22
-5	0.33	83.8	0.65	77	1088	سمسم	23
-8	0.68	169.9	0.65	77	2206	بطاطس	24
-2	0.48	121.4	0.58	69	1759	بانجوان	25
-6	0.58	146.8	0.54	64	2294	خبز	26
1	0.20	51.1	0.37	44	1162	فلفل	27
14	0.05	12.2	0.15	18	677	عبد شمس	28
10	0.04	9.1	0.08	10	908	فول صوريا	29
0	35	8862	37	4424	25826	إجمالي الصيفى	
18	1.43	359.9	2.45	290	1241	ذرة شامى	30
-11	2.93	735.4	0.74	88	8357	طماطم	31
-7	0.09	22.3	0.44	52	428	بطاطس	32
0.0	4.4	1118	3.6	430		إجمالي التبلي	
-7	3.26	820.1	4.90	580	1414	برسيم تحرش	33
9	4.43	1114.1	4.44	526	2118	قطن	34
-2	3.17	797.8	2.78	329	2425	قصب	35
0.0	10.9	2732.0	12.1	1435.0		إجمالي المعمرات	
0	100	25129	100	11848		الإجمالي العام	

المصدر: نتائج حل الخسب الآلي.

ويلاحظ ان محاصيل القمح، البرسيم المستديم، النرة الشامي الصيفي، والارز الصيفي، تحل المرتب الاربع الاولى من حيث المساحة المنزرعة والتي بلغت نحو ٢٥٣٠، ٢٠١١، ١٥٧٥، ٢٠١٠ الف فدان، تشكل نحو ٢١,٣٥٪، ١٦,٩٧٪، ١٣,٢٩٪، ١٢,٤٩٪ من اجمالي مساحة التركيب المحصولي عام ٢٠٠٤.

كما تبين ايضاً ان صافي العائد الاجمالى لذلك التركيب المحصولي المقترن قد بلغ نحو ٢٥١٢٩ مليون جنيه، كما بلغ جملة صافي العائد الاجمالى لمحاصيل العروه الشتوى والصيفي والنيلى والمعررات نحو ١٢٤١٧، ١١١٨، ٨٨٦٢، ٢٧٣٢ مليون جنيه تشكل نحو ٦٤٩,٤١٪، ٦٣٥,٢٢٪، ٦٤٩,٤٥٪ من اجمالي صافي عائد التركيب المحصولي المقترن عام ٢٠٠٤.

هذا وقد تبين ان صافي العائد الاجمالى للتركيب المحصولي الفعلى موضع التحليل قد بلغ نحو ٢٤٧٩٥ مليون جنيه، في حين تبين ان العائد الصافى العائد المقترن الناتج من حل النموذج قد بلغ نحو ٢٥١٢٩ مليون جنيه، وهذا يوضح ان نتائج النموذج المقترن قد حققت الهدف من تعظيم صافي العائد، حيث بلغ الفرق بين العائد الفعلى والمقترن نحو ٣٢٤ مليون جنيه، بزيادة مقدارها ١,٣٥٪ مقارنة بالتركيب المحصولي الراهن في عام ٢٠٠٤.

ويلاحظ ان محاصيل البرسيم المستديم، القمح، النرة الشامي الصيفي، والارز الصيفي، تحل المرتب الاربع الاولى من حيث صافي عائد المساحة المنزرعة المقترن والتي بلغت نحو ٦٠٠٨,٩، ٤٢١٤,١، ٣٠٤٤٢,٦ مليون جنيه، تشكل نحو ١١,٦٠٪، ١٢,١٣٪، ١٦,٧٧٪ من اجمالي العائد.

ويوضح الجزء التالى انشطة دالة الهدف للمحاصيل الزراعية الداخلة في نموذج التركيب المحصولي المقترن في مصر عام ٢٠٠٤، والواردہ بجدول (٢) :

المحاصيل الشتوية: يوضح جدول (٢) بالنسبة لمحاصيل العروه الشتوى ان محصول القمح يأتي في المرتبة الأولى من حيث المساحة المنزرعه ويساهم بـ ٢١,٣٥٪، يليه في المرتبه الثانية محصول البرسيم المستديم بنسبة ١٦,٩٧٪ من اجمالي المساحة المحصوليه للنموذج.

وتوضح أهم النتائج انه يوصى بزيادة مساحة محاصيل القمح، البرسيم المستديم، القول البدى، الطماطم، البصل، البسله، الكربن، الكوسه، الثوم، الفلفل، الحمص، والحلبة بنحو ٢٤,٤٥٪، ٦٪، ٤٪، ٣٪، ٢٪، ٢٪، ٤٪، ٢٪ الف فدان لكل منهم على الترتيب. كما توصى النتائج بالعمل على تخفيض المساحة المنزرعة بكل من الشعير، بذور المكر، والكتان بنحو ١٠٤٪، ٤٪ الف فدان لكل منهم على الترتيب.

المحاصيل الصيفية: يوضح جدول (٢) ايضاً بالنسبة لمحاصيل العروه الصيفيه ان منتصول النرة الشامي الصيفي يأتي في المرتبه الأولى من حيث المساحة المنزرعه ويساهم بـ ١٢,٢٩٪، يليه في المرتبه الثانية محصول الارز الصيفي بنسبة ١٢,٤٩٪ من اجمالي المساحة المحصوليه للنموذج.

وتوضح أهم النتائج انه يوصى بزيادة مساحة محاصيل الطماطم، البطيخ، القول السوداني، الكوسه، السمسم، البطاطس، البانجلان و الخيار بنحو ١٣٪، ١٢٪، ٥٪، ٦٪، ٨٪، ٥٪، ٦٪ الف فدان لكل منهم على الترتيب. كما توصى النتائج بالعمل على تخفيض المساحة المنزرعة بكل من النرة الشامي، الارز، الفلفل، عباد الشمس، وفول الصويا بنحو ٥٪، ٢٨٪، ١٪، ١٤٪ الف فدان لكل منهم على الترتيب.

المحاصيل النيلية: اتضاع ايضاً من جدول (٢) بالنسبة لمحاصيل العروه النيليه ان محصول النرة الشامي الصيفي يأتي في المرتبه الأولى من حيث المساحة المنزرعه ويساهم بـ ٤,٥٪، يليه في المرتبه الثانية والثالثه محصولي الطماطم والبطاطس بنسبة ٤,٤٪، ٤,٤٪ من اجمالي المساحة المحصوليه للنموذج.

وتوضح أهم النتائج انه يوصى بزيادة مساحة محصولي الطماطم والبطاطس بنحو ١١٪، ٧٪ الف فدان لكل منها على الترتيب. كما توصى النتائج بالعمل على تخفيض المساحة المنزرعة بالنرة الشامي بنحو ١٨٪ الف فدان.

المحاصيل المعاصرة: اخيراً اتضاع من جدول (٢) ايضاً بالنسبة للمحاصيل المعاصره ان محصول البرسيم التحرش يأتي في المرتبه الأولى من حيث المساحة المنزرعه ويساهم بـ ٤,٩٪، يليه في المرتبه الثانية والثالثه محصولي القطن والقصب بنسبة ٤,٤٪، ٤,٤٪، ٤,٤٪ من اجمالي المساحة المحصوليه للنموذج.

وتوضح أهم النتائج انه يوصى بزيادة مساحة محصولي البرسيم التحرش والقصب بنحو ٢٪، ٢٪ الف فدان لكل منها على الترتيب. كما توصى النتائج بالعمل على تخفيض المساحة المنزرعة بالقطن بنحو ٩٪ الاف فدان.

ولغيراً يمكن القول في ضوء النتائج السابقة بأنه تم تحقيق هذف تعظم إجمالي صافي عائد التركيب المحصولي، ويمكن للدراسة الخروج ببعض التوصيات، المتعلقة بضرورة زيادة مساحة محاصيل القمح والذرة الشامي الصيفي لتضييق حجم العجوة الغذائية، والعمل على خفض مساحة محصولي الأرز وقصب السكر كثيفي الاستخدام لمواه الري، وبما لا يتعارض مع السياسة التصديرية للأرز، والسياسات التصنيعية لقصب السكر لتغطية الاستهلاك المحلي من السكر. والمحافظة على مساحة القطن الحالي والعمل على زيادة المساحة المزروعة بالقطن في المستقبل، وببعض محاصيل الخضر التصديرية الهامة كالبطاطس لتشجيع الصناعة والتصدير، وزيادة المساحة المخصصة للأعلاف من محصولي البرسيم المستخدم والحرثيش لتنمية الثروة الحيوانية.

المراجع

مراجع باللغة العربية:

- (١) الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء "نشرة الري والموارد المائية" ٢٠٠٤.
- (٢) مجلس الشورى "التركيب المحصولي" لجنة الانتاج الزراعي واستصلاح الأراضي، جمهورية مصر العربية، مايو، ١٩٩١.
- (٣) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإداراة المركزية للإنتاج الزراعي "سجلات قسم الإحصاء" ٢٠٠٤.
- (٤) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإداراة المركزية للإنتاج الزراعي "نشرة الاقتصاد الزراعي" ٢٠٠٤.

مراجع باللغة الإنجليزية:

- (5) Brooke, Anthony, David Kendrick, Alexandre Meeraus & Ramesh Raman "General Algebraic Modeling System - GAMS User's Guide Version 2.5" Reewood Press, California, USA, 2000.
- (6) Chiang, Alpha "Fundamental Methods of Mathematical Economics" 3rd ed., McGraw-Hill Book Company Inc., New York, USA, 1984.
- (7) Doll, John O. & Frank Orazem "Production Economics - Theory with Applications" Grid Inc., Columbus, Ohio, USA, 1978; 379-387.
- (8) Hadley, G. "Nonlinear and Dynamic Programming" Addison-Wesley Publishing Company Inc., USA, 1964.
- (9) Leftwich, Richard "The Price System and Resource Allocation" 6th ed., The Dryden Press, Hinsdale, Illinois, USA, 1976.

**AN ECONOMIC STUDY OF OPTIMUM CROP PATTERN IN
THE EGYPTIAN AGRICULTURE**

El-Batran, Moshera M. A.

The Higher Institute of Specific Studies, Giza

ABSTRACT

Land resource is considered one of the essential elements in the agricultural economic development, so the government paid attention in expanding this input. The crop pattern in Egypt has changed, according to profit maximization from the point of view of the farmers, so the optimum economic use and utilization from the agricultural inputs, is considered goal of the agricultural developments.

The research problem and the objective of the study handles the nature of crop pattern and its restrictions to achieve the maximum profit from through the optimum use of the available inputs, i.e., land, water irrigation, agricultural labor, and cost of production. The data are collected during 2004, from different sources. On the other hand the study applied the linear programming method (LP), to solve the optimality problems, with respect to profit maximization of crop pattern to 35 agricultural crops, include winter, summer, Nile, and perennial crops.

To achieve the objectives of optimum crop pattern, linear programming model was specified and estimated, to determine the appropriate crop pattern. The optimum solution indicate that there are increase in the total net return of crop patterns in Egypt, reached about 25129 million L.E., and exceed the actual total net return of crop pattern by 344 million L.E., and by about 1.35% of the real net return that reached about 24795 million L.E..

Finally some recommendations may be applied for economic utility with respect to the Egyptian farmers and the state, i.e., increasing cereals crops especially, wheat and maize, decreasing rice and sugar cane crops, also increasing vegetables crops for exporting, cotton for industry, and forage crops for animal. It can be said that if the expected crop pattern was generalize, will serve many fields in the developing of economic planning.